

Distr.: General
7 May 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه - ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠

البند ٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى: تقارير

هيئات التنسيق

التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩

موجز

يُقدم هذا التقرير عرضاً عاماً للتطورات الرئيسية في مجال التعاون المشترك بين الوكالات في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، خلال الفترة السابقة لدورة مجلس الرؤساء التنفيذيين لخريف عام ٢٠٠٩ والشاملة لها ولدورته في ربيع عام ٢٠١٠. ويبيّن التقرير مدى تقدم مجلس الرؤساء التنفيذيين، بأركانه الثلاثة، اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، في ما يبذله من جهود للارتقاء نحو الأفضل باتساق منظومة الأمم المتحدة الموحدة الأداء في تنفيذ الولايات الحكومية الدولية على الصعد العالمي والإقليمي والقطري. ويبحث الفرع الثاني كيف عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين بجمّة من أجل التصدي للتحديات الرئيسية على نطاق المنظومة، فيما يركز الفرع الثالث على المسائل الأخرى التي عالجها مجلس الرؤساء التنفيذيين من خلال لجانه الثلاث وشبكاتها. ويستشرف الفرع الرابع الأحداث التي ستترتب عليها آثار في جدول أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين في السنة المقبلة.

* E/2010/100



وظلت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية تنصدر جدول أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وسويةً مع المجتمع الدولي، راقب مجلس الرؤساء التنفيذيين عن كثب تطورات الأزمة وتأثيرها في المجتمع وانعكاساتها على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأسهمت المبادرات المشتركة لمواجهة الأزمات التي أطلقها مجلس الرؤساء التنفيذيين في ربيع عام ٢٠٠٩، باعتبارها استجابة مباشرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، في تعزيز ما تضطلع به منظومة الأمم المتحدة من دور في معالجة الأزمة وتأثيرها في التنمية. وكثّف مجلس الرؤساء التنفيذيين أيضاً من جهوده الرامية إلى تنسيق أداء منظومة الأمم المتحدة في مجال تغير المناخ وزيادة فعالية ذلك الأداء. وسعياً من مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى إظهار تأهبه لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ ترتيبات مستقبلية، بعث المجلس برسالة مشتركة عن قدرة المنظومة على التصدي لتحديات تغير المناخ بتوحيد أدائها في مجالي التخفيف من الآثار والتكيف معها على الصعد العالمي والإقليمي والقطري. ومافتيّ مجلس الرؤساء التنفيذيين يؤكد على ضرورة اتباع نهج شامل لمعالجة جميع المسائل المهمة على نطاق المنظومة. ومن الجوانب الرئيسية لذلك المسعى زيادة جهود منظومة الأمم المتحدة وتفعيل وتيرتها لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

ولتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على زيادة فعالية أدائها لتلبية لاحتياجات الفئات الأكثر ضعفاً، استمر مجلس الرؤساء التنفيذيين في قيادة الجهود الرامية إلى تبسيط ممارسات الأعمال ومواءمتها. واتخذ مجلس الرؤساء التنفيذيين، علاوة على ذلك، خطوات رئيسية من أجل تعزيز سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم لتمكينهم من العمل بفعالية في حالات الأزمات. وجرى وضع مجموعة مبادئ توجيهية جديدة بشأن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لمنح أفرقة الأمم المتحدة القطرية مزيداً من المرونة والسماح بزيادة الاتساق مع عمليات التخطيط الوطنية. واستمر العمل على تعزيز نظام المنسقين المقيمين وتنفيذ نظام الإدارة والمساءلة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي ونظام المنسقين المقيمين.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تناول مجلس الرؤساء التنفيذيين العديد من المسائل الشاملة الأخرى، بما فيها مساهمة منظومة الأمم المتحدة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والاتساق على نطاق المنظومة والتعاون مع وحدة التفتيش المشتركة وعقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) والعلم والتكنولوجيا والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

المحتويات

الصفحة

٤	أولاً - مقدمة
٦	ثانياً - التحديات الرئيسية التي تصدت لها منظومة الأمم المتحدة خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩
٦	ألف - تصدي منظومة الأمم المتحدة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية
٨	باء - دعم التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية
١٠	جيم - تغير المناخ
١٣	دال - أمن الموظفين وسلامتهم
١٤	هاء - موازنة ممارسات الأعمال
١٧	واو - جهاز الأمم المتحدة الإنمائي يعمل بطريقة موحدة
١٧	زاي - العمل المشترك في البلدان التي تمر بأزمات والخارجة من أزمات والتي تمر بمرحلة انتقالية
	ثالثاً - مسائل مهمة أخرى مدرجة على جدول أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين في الفترة
١٨	٢٠١٠/٢٠٠٨
١٨	ألف - الاتساق على نطاق المنظومة
١٩	باء - تعزيز مشاركة منظومة الأمم المتحدة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي
١٩	جيم - عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٩-٢٠١٧)
٢٠	دال - العلم والتكنولوجيا
٢١	هاء - دعم الموظفين في حالات الطوارئ
٢١	واو - الموارد البشرية
٢٢	زاي - المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
٢٢	حاء - الإدارة المالية
٢٣	طاء - المشتريات
٢٤	ياء - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٢٤	كاف - التعاون مع وحدة التفتيش المشتركة
٢٥	رابعاً - التطلع إلى المستقبل

أولا - مقدمة

١ - واصل مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق جهوده المستمرة خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، من أجل تنسيق قوى منظومة الأمم المتحدة دعماً لما تبذله البلدان من جهود للتصدي للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي. وعلى مدى الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلع مجلس الرؤساء التنفيذيين بدور رئيسي في كفالة اتباع منظومة الأمم المتحدة لنهج منسق لتلبية احتياجات المجتمع الدولي وتوحيد الأداء على الصعد العالمي والإقليمي والقطري.

٢ - وبيّن الجهود المشتركة التي بذلتها منظومة الأمم المتحدة على مدى العام الماضي بياناً واضحاً مزايا إدماج مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في هيكل مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. واستمرت لجان مجلس الرؤساء التنفيذيين الثلاث - اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية - في تعزيز التعاون الوثيق بشأن العديد من المسائل، مما عزّز العلاقة بين البرامج والسياسات والتنفيذ القطري ويسرّها عن طريق تحسين الاتساق في مجال الممارسات الإدارية.

٣ - ومن الإنجازات الجديرة بالذكر، نهج منظومة الأمم المتحدة المنسق في مجال تغير المناخ، وتنفيذ تسع مبادرات مشتركة لمواجهة الأزمات استجابة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وإحراز تقدم نحو تحسين مواءمة وتبسيط ممارسات الأعمال في منظومة الأمم المتحدة، وكفالة سلامة وأمن الموظفين في شتى أنحاء العالم. وأقرت الجمعية العامة بهذه الجهود في قرارها ٦٣/٣١١ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، الذي ركز بوجه خاص على دور مجلس الرؤساء التنفيذيين، بأركانه الثلاثة، في تحسين فعالية منظومة الأمم المتحدة وكفاءتها واتساقها. واعترفت الدول الأعضاء أيضاً بالجهود المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في كوبنهاغن، حيث أظهرت مؤسسات المنظومة مزيداً من الاتساق والتعاون في توحيد الأداء في مجال مواجهة تحديات تغير المناخ.

٤ - وحقيقة أن تحديات الفقر والغذاء والطاقة والهبوط الاقتصادي العالمي وتغير المناخ مترابطة جميعاً ببعضها البعض، فرضت على المجتمع الدولي مهمة معقدة تتمثل في مواجهة تلك التحديات على نحو متكامل. وحذّر مجلس الرؤساء التنفيذيين من الآثار السلبية المترتبة على الأزمة المالية والاقتصادية في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ومن تهديد المكاسب الإنمائية المحققة في العقد الماضي. ولا تزال منظومة الأمم المتحدة تعمل، من خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين، على جميع الجبهات لمكافحة الجوع والفقر ودعم الجهود الرامية إلى تحقيق جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٥ - ومع أن بؤادر قد لاحت خلال السنة على أن أجزاء من العالم بدأت تنتعش ببطء من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، فلا يزال واضحاً أن التأثير السلبي للأزمة ما زال في أشده على من كانوا أقل من أسهم فيها، والذين كانت استفادتهم من العولة هي الأقل. وبالتالي، فلا يزال ثمة عدد من التحديات الرئيسية التي يلزم التصدي لها، لا سيما بالنسبة للفقراء في البلدان النامية. وثمة مؤشرات منها زيادة سوء التغذية وفقر الأطفال وارتفاع أسعار الأغذية وانخفاض دخل الأسر المعيشية وتقييد تمويلات الصحة والتعليم، مثيراً للقلق بالنظر إلى تزايد البطالة وانخفاض الميزانيات وتهديد الخدمات. وتمكن مجلس الرؤساء التنفيذيين، بفضل تنفيذ مبادراته المشتركة التسع، من الاحتفاظ بتركيزه على أكثر فئات العالم ضعفاً، وتسنى له بالتالي التشديد على ضرورة مواصلة رصد الآثار المترتبة على الأزمة في حياة الناس ومعالجتها.

٦ - وظلت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ثابتة في دعمها للدور القيادي الذي يضطلع به الأمين العام فيما يتصل بهذه المسائل الرئيسية. وأعاد مجلس الرؤساء التنفيذيين تأكيد التزامه القوي بمساعدة الدول الأعضاء في مساعيها لإقامة عملية إنمائية أكثر شمولاً وإنصافاً واستدامة من الناحيتين البيئية والاجتماعية.

٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حقق مجلس الرؤساء التنفيذيين نتائج ملموسة في مجال تحويل نظم إدارة الأمم المتحدة إلى دعامة أفضل وأكثر مرونة لتنفيذ الولايات البرنامجية. وكانت الآثار المدمرة للزلازل الذي ضرب هايتي والهجمات القاتلة ضد موظفي الأمم المتحدة في كابل وإسلام آباد وأماكن أخرى خلال العام، بمثابة تذكير بالمخاطر المتزايدة التي يواجهها موظفو الأمم المتحدة عبر العالم وضرورة احتفاظ المنظمة بتركيزها القوي على سلامة الموظفين وأمنهم. ولا يزال توحيد جهود المنظومة ككيان واحد هو أسلوب العمل المعتمد في هذه الأزمات، كما أنه لا يزال مجال تركيز أساسي بالنسبة لمجلس الرؤساء التنفيذيين لتمكين المنظومة من الأداء بصورة متسقة وفعالة تتواءم مع الولايات الحكومية الدولية.

٨ - واستمر مجلس الرؤساء التنفيذيين، ممثلاً في أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين، في تقديم إحاطاته المنتظمة والمخصصة، وسعى إلى تقوية حوار الفني مع الدول الأعضاء بشأن أعماله الجارية، بطرق ليس أقلها المشاورات بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، وبشأن الأزمة العالمية.

٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رحب مجلس الرؤساء التنفيذيين بتعيين العديد من الرؤساء التنفيذيين الجدد: إيرينا بوكوفا، المدير العام الجديدة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية

والعلم والثقافة، ويوكيا أمانو، المدير العام الجديد للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفيليبو غراندي، المفوض العام الجديد لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

ثانياً - التحديات الرئيسية التي تصدت لها منظومة الأمم المتحدة خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠.

ألف - تصدي منظومة الأمم المتحدة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية

١٠ - منذ انفجار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، اتخذ مجلس الرؤساء التنفيذيين تدابير خاصة لتمكين منظومة الأمم المتحدة من الرد السريع. وبدءاً بتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، بادر مجلس الرؤساء التنفيذيين واللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى بإجراء استعراض وتحليل للآثار المترتبة على الأزمة، وتحديد التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي في تلبية احتياجات أكثر فئات العالم ضعفاً. وقام مجلس الرؤساء التنفيذيين، اعتباراً منه لطابع الأزمة المتعدد الأبعاد، باعتماد تسع مبادرات مشتركة لمواجهة الأزمات^(١) في الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٩. وشكلت المبادرات استجابة عملية منسقة على نطاق المنظومة لدعم ما تبذله الدول الأعضاء من جهود للتصدي للأزمة. وتمثل المبادرات استراتيجية شاملة لحشد معارف المنظومة برمتها وخبراتها وجوانب قوتها وقدراتها لدعم الاستجابة الشاملة للأزمة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني.

١١ - وتشكل أيضاً المبادرات المشتركة لمواجهة الأزمات إطاراً تنظيمياً لاستجابة على نطاق المنظومة تدعم نتائج المؤتمر المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها في التنمية، المعقود في نيويورك في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ولمساعدة الدول الأعضاء على التحضير لهذا الحدث، قام مجلس الرؤساء التنفيذيين، في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بتعميم ورقة مسائل على البعثات الدائمة في نيويورك تناولت بالوصف المبادرات التسع، كما ساهم في مشاورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن نتائج المؤتمر.

(١) المبادرات المشتركة التسع لمواجهة الأزمات هي: (أ) توفير التمويل الإضافي لأكثر الفئات ضعفاً؛ (ب) والأمن الغذائي؛ (ج) والتجارة؛ (د) ومبادرة الاقتصاد "الأخضر"؛ (هـ) والميثاق العالمي لتهيئة فرص العمل؛ (و) والحد الأدنى من الحماية الاجتماعية (ز) والإجراءات الإنسانية والأمن والاستقرار الاجتماعي؛ (ح) والتكنولوجيا والابتكار؛ (ط) والرصد والتحليل.

١٢ - وسعياً من مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى الماضي قدماً، وجّه تركيزه نحو كفالة التنفيذ الفعلي على الصعيد القطري للمبادرات المشتركة لمواجهة الأزمات عن طريق آلية مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وتم توزيع المبادرات التسع إلى أنشطة لامركزية على الصعيد القطري، جرى تنسيقها بواسطة الوكالات الرائدة والمتعاونة. وفي إطار هذا المسعى، وجه رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، رسالة إلى المنسقين المعنيين ذكر فيها بأن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن يكون سريعاً ومتصلاً بالاحتياجات الناشئة للبلدان، وبأن المبادرات ينبغي أن تكون منارة لنهج قطري تكاملي، تستطيع منظومة الأمم المتحدة، بواسطته، أن تساعد البلدان بصورة ملموسة، بوسائل منها التحليل وتحديد الثغرات واتخاذ إجراءات مشتركة. ودعماً لتفعيل المبادرات، جرى أيضاً تعميم دليل مرجعي على المنسقين المقيمين يوجز الدعم المتاح لأفرقة الأمم المتحدة القطرية في إطار كل مبادرة على حدة. والتحول السريع للمبادرات من مستوى برنامج استراتيجي إلى مستوى تنفيذي في شكل أنشطة تشغيلية يضرب مثالا على تحسن أوجه التآزر بين اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

١٣ - وتعتمد المبادرات المشتركة لمواجهة الأزمات على الأعمال الجارية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، مع التركيز بوجه خاص على جوانب استجابة المنظومة المتعلقة بالأزمات. وأفضل ما تقاس به مساهمتها في تدابير التصدي في البلدان النامية هو أطر السياسة العامة التي يجري وضعها. وعلى سبيل المثال، أدى نشوب الأزمة إلى زيادة تقبل العالم لتحديد عتبة دنيا للحماية الاجتماعية الأساسية، وقوّى الاعتراف بأهمية العمل اللائق ومخاطر الانتعاش الذي لا يوفر فرص عمل، فضلاً عن أهمية تعهّد الإنتاج الزراعي لأغراض الأمن الغذائي. واتخذت البلدان تدابير سياسية شملت تدابير للحماية الاجتماعية، بصورة مستقلة عن منظومة الأمم المتحدة والمبادرات المشتركة لمواجهة الأزمات. واتفقت مجموعة العشرين في أعقاب مؤتمر قمة بيتسبرغ على تدابير تضاهي التدابير الواردة في الميثاق العالمي لتهيئة فرص العمل، مثل التدريب، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والاستثمار في الهياكل الأساسية، وتعزيز الخروج من الأزمة في ظل انتعاش حافل بفرص العمل. وبهذا، يكون الدور المنوط بالمبادرات هو الانخراط في هذه العمليات عن طريق الدعوة إلى اتباع نهج منسق ومتكامل والترويج لتدابير سياسة عامة مثل تلك الواردة في الميثاق العالمي لتهيئة فرص العمل وبدء العمل بتلك التدابير في بلدان بعينها.

١٤ - وثمة دليل واضح على أن أهداف المبادرات المشتركة لمواجهة الأزمات متكاملة فيما بينها. فعلى سبيل المثال، يستند هدف مبادرة الاقتصاد الأخضر إلى مبادرات تتعلق بالميثاق العالمي لتهيئة فرص العمل، وعتبة الحماية الاجتماعية، والتجارة، والأمن الغذائي. وتُعزز

أوجه التآزر هذه من الآفاق المشتركة للمجالات التسعة المعنية. وحدث كذلك تحول جوهري نحو زيادة الاعتماد على الصعيد القطري على إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية لكفالة اتباع نهج متكامل وشامل ومنسق لمواجهة الأزمة وتبعاتها.

١٥ - ومع أن التدابير المالية قد أسهمت بصورة كبيرة في الحؤول دون استفحال الركود، فإنها لم تشكل جزءاً من الحل المستدام الطويل الأجل. وعلاوة على تحديات الأمن الغذائي وتغير المناخ، فقد انطوت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على مخاطر بدحر المكاسب ووضع عقبات في سبيل بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وكشفت الأزمة مواطن الضعف الداخلي للعوالم وضرورة معالجة تلك التحديات. وأكد مجلس الرؤساء التنفيذيين، تطلعا منه إلى المستقبل، على الفرصة التي هيأتها الأزمة للمجتمع الدولي كي يستفيد من الدروس المستخلصة وينتهج عولمة أكثر إنصافاً ومراعاة للبيئة وأكثر شمولاً. وتشارك في هذا المسعى مبادرة الاقتصاد الأخضر، التي تشمل استحداث فرص عمل قائمة على الرفق بالبيئة والتنمية والنمو المستدامين والحد من الفقر وتغير المناخ، وقد لاقت المبادرة تأييداً سياسياً واسعاً. وسيواصل مجلس الرؤساء التنفيذيين أعماله المتعلقة بهذه المبادرة، واضعاً في اعتباره الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢.

باء - دعم التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

١٦ - مضت عشر سنوات على اعتماد إعلان الألفية والالتزام التاريخي بخفض الفقر المدقع بمقدار النصف عن طريق تنفيذ ثمانية أهداف قابلة للقياس ومحددة زمنياً. وبالرغم من تحقيق إنجازات كبيرة في عدد من البلدان، فلا يزال التقدم غير متكافئ وبلايين الناس يكافحون من أجل تلبية احتياجاتهم الأساسية. وتمهيدا للاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الذي ستعقد الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أعاد مجلس الرؤساء التنفيذيين تأكيد التزامه القوي واستعداده للارتقاء بالجهود الجماعية التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لمساعدة الدول الأعضاء على التعجيل بوتيرة التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وقناعة مجلس الرؤساء التنفيذيين، بقيادة الأمين العام، هي أن الأهداف الإنمائية للألفية يمكن تحقيقها عند تطبيق السياسات والمشاريع المناسبة التي يتوافر لها ما يكفي من موارد.

١٧ - ولم تؤد التهديدات التي يشكلها تغير المناخ والأزمة الغذائية والأزمة المالية والاقتصادية العالمية سوى إلى جعل أولوية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية أكثر إلحاحاً. ويعتبر مجلس الرؤساء التنفيذيين أن من القيم جدا أن يقود مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية المقبل

في عام ٢٠١٠ إلى تحديد الالتزامات الوطنية بالأهداف الإنمائية للألفية. وإذا ما خرج مؤتمر القمة بنتائج إيجابية وشاملة، فإن ذلك سيعزز الإطار الأعم للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، فضلا عن هدف "توحيد الأداء". وشددت أيضا مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على الأهمية الحاسمة للاتفاق العالمي المتعلق بالأبعاد الدولية لدعم بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق استراتيجيات إنمائية وطنية.

١٨ - وتعمل منظومة الأمم المتحدة سوية من أجل التعجيل بوتيرة التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وقدمت منظومة الأمم المتحدة، برعاية مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، سلسلة من المساهمات التحليلية في أنشطة متصلة بالاجتماع العام الرفيع المستوى القادم. وتم إعداد خمس ورقات مواضيعية معمقة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، تضمنت تحليلا للاستراتيجيات والتدابير القطرية الناجحة، وكذا عوامل النجاح والثغرات الجوهرية وموجزا بالدروس الرئيسية المستخلصة والتدابير المستقبلية للتعجيل بوتيرة التقدم. والورقات غنية بتحليل الأداء القطري في مجال الأهداف الإنمائية للألفية، وتؤكد على الاعتراف بترابط جميع الأهداف فيما بينها، وعلى ضرورة وضع استراتيجيات إنمائية على الصعيد القطري، علاوة على كونها تمثل موردا مهما يشجع التعلم على الصعيد القطري فيما يتصل بتحسين الأداء الإنمائي والتعجيل بوتيرة التقدم. ويؤكد التحليل المستقل الذي تقدمه الورقات على أهمية النمو المناصر للفقراء وسياسات الاقتصاد الكلي السليمة، ويعترف بمحددات مهمة أخرى للأداء في المستقبل.

١٩ - وجرى تعديل الإرشادات المتعلقة بالإبلاغ القطري عن الأهداف الإنمائية للألفية لإعطاءفرادى البلدان فرصة إجراء تحليل متعمق واستخراج الأدلة على ما يلزم لبلوغ الأهداف، في الوقت نفسه الذي تنصدي فيه للتحديات الجديدة وتغتني الفرص المستجدة. وشمل التعديل إرشادات لأفرقة الأمم المتحدة القطرية والحكومات وأصحاب المصلحة الوطنيين لمساعدتها على فهم ما يلي: (أ) التقدم المحرز والاتجاهات السائدة فيما يتعلق بكل غاية من غايات الأهداف الإنمائية للألفية؛ (ب) التفاوت في إنجاز الأهداف؛ (ج) اختناقات التنفيذ التي تعيق إحراز تقدم نحو بلوغ تلك الأهداف التي ما زالت متخلفة عن المسار؛ (د) الآثار المترتبة على الأزمتين العالميتين الاقتصادية والمناخية في التقدم المحرز نحو بلوغ غايات مختارة من غايات الأهداف الإنمائية للألفية؛ (و) نماذج من الممارسات السليمة المعجلة بوتيرة التقدم. وتعمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل تقديم الدعم إلى الحكومات وأصحاب المصلحة الوطنيين لإعداد تقارير قطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية تعرض على الاجتماع العام الرفيع المستوى. وستستخدم الأدلة المستخلصة من تلك التقارير لتبسيط

الضوء على الاختناقات المتكررة واقترح ما يمكن زيادته من المبادرات المثبتة الجدوى للتعجيل بوتيرة التقدم.

٢٠ - وسعياً إلى تبادل المعارف والتعلم من النهج القطرية الابتكارية، جرى أيضاً إعداد منشور عن الممارسات السليمة فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. وتضمن هذا الفهرس أكثر من ٢٠٠ من الممارسات السليمة التي تستهدف معوقات وتحديات بعينها تعترض سبيل بلوغ الأهداف، تسنى لتلك الممارسات السليمة تذييلها بطرق مختلفة. والحالات المعروضة من إنتاج الحكومات الوطنية و/أو السكان المحليين، بدعم من الأمم المتحدة والوكالات الإنمائية الثنائية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وتتضمن كل حالة على حدة دروساً مستخلصة فريدة وعناصر رئيسية للنجاح قد تكون مفيدة للمخططين والممارسين في مجال التنمية.

جيم - تغير المناخ

٢١ - خلال الفترة المشمولة بالإبلاغ، كثفت منظومة الأمم المتحدة من أعمالها المتعلقة بتغير المناخ عن طريق إطار العمل المتعلق بتغير المناخ الذي وضعه مجلس الرؤساء التنفيذيين وبدأ العمل به في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ المعقود في بالي في عام ٢٠٠٧. وبُنت جهود منظومة الأمم المتحدة في الفترة السابقة لمؤتمر الأطراف في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ كيف سخرت مؤسسات الأمم المتحدة مجالات خبراتها وقدراتها المتنوعة لمساعدة البلدان على التكيف وتخفيف آثار تغير المناخ. وأصدر مجلس الرؤساء التنفيذيين بيان مقاصد (انظر الإطار أدناه) مشفوعاً بموجز للسياسة العامة تضمن في فحواه رسالة المنظومة فيما يتعلق بالاستجابة للإجراءات ذات الأولوية التي تتخذها الدول الأعضاء في مجال التكيف. والمناسبات الجانبية التي سلطت الضوء على النهج المتعدد القطاعات الذي تتبعه مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للتصدي لتغير المناخ، شأنها شأن مبادرات الإجراءات العالمية، يثبت كلها أن منظومة الأمم المتحدة، بقيادة مجلس الرؤساء التنفيذيين، ما فتئت تزيد من توحيد أدائها فيما يتصل بهذه المسألة.

منظومة الأمم المتحدة تتصدر جهود التصدي لتغير المناخ - بيان مقاصد

يطرح تغير المناخ على المجتمع الدولي تحدياً غير مسبوق، بالنظر إلى حدة الآثار المتوقعة وشدتها واتساع نطاقها العالمي. ولن يسلم أي بلد أو فرد من ذلك. ومنظومة الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم المجتمع الدولي في مجابهة هذا التحدي المصيري لزماننا.

تغير المناخ ظاهرة جارية. تشير الملاحظات العلمية إلى آثار سلبية ما فتئت تزيد حدة في جميع أنحاء العالم، وتؤثر على نحو غير متناسب في الفقراء والمستضعفين الذين هم أقل

الناس قدرة على المقاومة. فباتت حقوقهم في حياة صحية ومنتجة وآمنة تتعرض للخطر بازدياد. وفي نهاية المطاف، فإن البعد البشري لتغير المناخ وانعكاساته على الأفراد في شتى أنحاء العالم هو ما يجب أن يعطي زحماً للتحرك على النطاق المطلوب. وليس بمقدور أي بلد بمفرده أو أي جهة فاعلة بمفردها مواجهة هول التحدي لوحدهما، ذلك أن تغير المناخ يتطلب استجابة عالمية منسقة.

ومن الواجب التصدي لتغير المناخ بكافة أبعاده ضمن السياق الأعم للتنمية المستدامة الذي يشمل التقدم الاقتصادي والقضاء على الفقر وحماية البيئة، وهي عناصر جوهرية بالنسبة لإعمال حقوق الإنسان وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف والتطلعات المتفق عليها دولياً ووطنياً.

ومن الواضح أن المطلوب من المجتمع الدولي، وهو يلتئم في إطار مؤتمر الأطراف الخامس عشر لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في كوبنهاغن، هو التوصل إلى اتفاق طموح يُجسد عهداً عالمياً جديداً والتزاماً دولياً متجدداً بالتصدي المشترك لتحدي تغير المناخ في سياق التنمية المستدامة.

وتتطلع منظومة الأمم المتحدة، باعتبارها أشمل إطار مؤسسي متعدد الأطراف للسياسة العامة والإجراءات، بدور جوهري في دعم ما يبذله المجتمع الدولي من جهود لمكافحة تغير المناخ، ولا سيما جهود البلدان النامية. وتتيح تجربة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وقدراتها مورداً مهماً للمجتمع الدولي يعينه على اتباع النهج المتعدد القطاعات اللازم للتخفيف من الآثار والتكيف. وعلاوة على كون المنظومة محفلاً للمفاوضات العالمية بشأن تغير المناخ، فإنها تجمع أيضاً بين القدرات التنظيمية والسياساتية والتداولية والموارد العلمية والمعرفية لشبكة عالمية من المكاتب القطرية والإقليمية وخبرة في القطاعات الرئيسية المتصلة بالمناخ. وتشمل هذه القطاعات الزراعة والصيد، والأمن الغذائي، والأمن المائي، والحد من أخطار الكوارث، وإدارة النظام الإيكولوجي، والتعليم، والعمالة، والعمل اللائق، والطاقة (بما فيها الطاقات المتجددة) ونقل التكنولوجيا، والتمويل، والحراجة، والصحة، والمستوطنات البشرية، والصناعة، وتكنولوجيات وخدمات المعلومات والاتصالات، والمحيطات، والسياحة، والتجارة والنقل، فضلاً عن المسائل الشاملة لحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والديناميات السكانية، والهجرة، والتشريد القسري وانعدام الجنسية.

وتلتزم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بالتصدي لتحدي تغير المناخ بتوحيد أدائها على الصعد العالمي والإقليمي والقطري تماشياً مع الدور المنوط بها في عقد الاجتماعات والتوعية العامة، وبالاستناد إلى خبرتها التنظيمية والتحليلية وقدراتها التنفيذية والتنسيقية.

ومنظومة الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لإسداء المشورة بشأن أفضل خيارات السياسة العامة وتعبئة شراكات أصحاب المصلحة المتعددين وتقديم الدعم بسبل أخرى إلى البلدان من أجل إعداد وتنفيذ إجراءات مناخية واسعة النطاق وبناء القدرات اللازمة ونشر التكنولوجيات المناسبة وتوجيه الموارد المالية والاستثمارات الإضافية اللازمة لبلوغ الأهداف وتحمل المسؤوليات المناخية على نحو منسق وفعال ومتسق.

وسيكون من الجوهرى زيادة التمويلات الإضافية وتوافرها على نحو يمكن التنبؤ به من أجل التعبئة لتحرك عالمي للتصدي لتغير المناخ. ويجب على آليات تمرير هذه الأموال أن تلبي احتياجات البلدان بصورة مباشرة، في إطار حوكمة شفافة ونزيهة وفعالة. ومن الأهمية الحاسمة بمكان أيضا تقديم الدعم السياساتي والتقني لتوظيف هذه الأموال. ولدى منظومة الأمم المتحدة آليات مُجربة ومُختبرة يمكن الاعتماد عليها، ومنها على سبيل المثال الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق الاستثمارية لمجموعة البنك الدولي. وبالنظر إلى حجم الاستجابة اللازمة ومدى تعقدها، فمن الأساسي لأي إطار جديد أن يستغل بالكامل قنوات منظومة الأمم المتحدة ويُعزز التعاون بينها وبين الآليات الأخرى لتلبية الاحتياجات القطرية.

وقد وضع مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة، وهو هيئة يقودها الأمين العام للأمم المتحدة وجامعة لقيادات كافة المؤسسات المتعددة الأطراف التي تتكون منها منظومة الأمم المتحدة، إطار عمل قائم على مبادئ المفاوضات المناخية الجارية. وفي هذا السياق، تم وضع عدد من المبادرات الطموحة المحددة والقابلة للتنفيذ، والجامعة لقدرات منظومة الأمم المتحدة على تنوعها، مما أتاح آلية دعم فعالة لما تبذله البلدان من جهود للتصدي لتغير المناخ سواء عن طريق الإجراءات الوطنية أو من خلال التعاون الدولي.

ومنظومة الأمم المتحدة ملتزمة بدعم الدول الأعضاء في تنفيذ الاتفاقات الدولية القائمة والمستقبلية عن طريق زيادة مواءمة مواطن قوة مؤسساتها وإعداد أنشطة دعم وبرامج واضحة ومحددة الهدف وميسورة، فضلا عن الارتقاء بالشفافية والمساءلة فيما يتصل بعملياتها. وهي عاقدة العزم على تعزيز عملها التعاوني، بشراكة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، من أجل تنمية خضراء ومنصفة ومستدامة للجميع، تنهض على أساس النتائج المتوقعة لمؤتمر كوبنهاغن ونتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة.

٢٢ - وأكد مجلس الرؤساء التنفيذيين في دورته لنيسان/أبريل ٢٠١٠ أنه سيواصل جهوده المتعلقة بتغير المناخ عبر قنوات منها الفريق العامل المعني بتغير المناخ التابع للجنة البرنامجية

الرفيعة المستوى وفريق العمل التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وسيقدم الدعم للمجتمع الدولي من أجل تنفيذ الاتفاقات الدولية. والعلاقة الترابطية بين التصدي للآثار المترتبة على تغير المناخ وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية علاقة واضحة. فبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية سيساهم أيضا في تعزيز القدرات اللازمة للتصدي لتغير المناخ. وسيسعى مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى اغتنام فرص المساهمة في العمليات الممهدة لمؤتمر الأطراف السادس عشر في كانون، المكسيك، فضلا عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢. وسيسعى أيضا إلى إتاحة الخبرة التقنية اللازمة لفريق الأمين العام الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتمويل تغير المناخ المنشأ حديثا، فضلا عن الفريق الرفيع المستوى المنشأ بموجب اتفاق كوبنهاغن.

٢٣ - وموازية مع المساهمة بما يلزم في المفاوضات الحكومية الدولية الجارية، تستمر منظومة الأمم المتحدة في أعمالها المتعلقة بالتصدي المشترك لتغير المناخ عن طريق تنفيذ أنشطة تشغيلية مشتركة على الصعيدين الإقليمي والقطري. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أرسلت ثلاث مذكرات توجيهية إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية في إطار الجهود المبذولة لكفالة الاستجابة الفعالة لمساعدة الدول الأعضاء على إعداد وتنفيذ سياسات إنمائية متماسكة ومتوازنة لمواجهة تغير المناخ وقضايا الكوارث وتدهور البيئة المتصلة به، باعتبار ذلك أحد جوانب النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر. وتركز المذكرات على كيفية إدراج الأفرقة لإجراءات مجابهة المخاطر والاستفادة من الفرص المتعلقة بتغير المناخ والاستدامة البيئية والحد من خطر الكوارث في تحليلاتها القطرية وفي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

دال - أمن الموظفين وسلامتهم

٢٤ - في ظل عالم متسارع التغير ولمواجهة تزايد مواطن الضعف العالمية، تحتاج منظومة الأمم المتحدة، كي تواصل الاضطلاع بولاياتها، إلى إقامة أفضل النظم الإدارية مرونة وكفاءة، قدر المستطاع. وهكذا، فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مجلس الرؤساء التنفيذيين، عن طريق لجنته الإدارية الرفيعة المستوى، أعماله الرامية إلى إقامة نظام أكثر فعالية لإدارة الأمن في الأمم المتحدة، في سياق التحديات الخطيرة الناشئة التي تواجه الأمن والسلامة. وأجرت اللجنة استعراضا شاملا لإجراءات السلامة والأمن المطبقة على الموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين والأفراد من غير الموظفين من أجل تحديد أفضل الممارسات ومقارنة إجراءات المنظمة بتلك التي تتبعها المؤسسات الدولية الأخرى. وأنجزت نشرات إعلامية عن الاستحقاقات والمزايا المتصلة بالأمن بالنسبة لكافة فئات الموظفين وتم توزيعها، في كانون الأول/ديسمبر، على المنظمات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين. وتمت الموافقة

أيضا على آلية فريق للتدخل السريع لدعم المكاتب القطرية في حالة نشوب أزمة. وسيتألف هذا الفريق من موظفين إداريين يتم انتدابهم لمساعدة موظفي الأمم المتحدة وأسرهم على فهم الاستحقاقات وتجهيز المطالبات.

٢٥ - وفي مطلع عام ٢٠٠٩، أصدر مجلس الرؤساء التنفيذيين بيانا عن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة أيد تغيير الثقافة والعقلية من نهج "متى أغادر" إلى نهج "كيف أبقى" وحدد الإجراءات التي يتخذها المجلس فيما يتعلق بسلامة الموظفين وأمنهم. وعلاوة على ذلك، تم إنشاء فريق تنفيذي معني بالأمن لدعم قدرة إدارة شؤون السلامة والأمن على التدخل السريع.

٢٦ - ووافقت اللجنة أيضا على دليل الأمم المتحدة الأمني المنقح وعلى إطار منقح للمساءلة فيما يتصل بنظام إدارة الأمن، وهو ما كان له دوره في دعم عملية صنع القرار بالنسبة لكبار الموظفين الإداريين والانتقال إلى ثقافة مسؤولية الإدارة. وثمة ركن آخر لنظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة هو النموذج الجديد لإدارة المخاطر الأمنية، الذي يتضمن تقييم جوهرية البرامج ليتسنى بذلك تقييم المخاطر وموازنتها مع الاحتياجات البرنامجية. ويركز النموذج الجديد على تحليل المخاطر بدلا من تجنب المخاطر.

٢٧ - ومن العناصر الحاسمة في هذا الميدان، اعتماد مجلس الرؤساء التنفيذيين لنظام جديد لمستويات الأمن، يتم في إطاره تحديد التدابير الأمنية وتدابير التخفيف القطرية والميدانية على أساس تقييم متعدد المستويات للمخاطر الأمنية. ويتيح النظام الجديد أسلوبا سليما لتصنيف التهديدات، ويعزز التعاون على جميع المستويات لتحديد تدابير التخفيف الملائمة وتعزيز الشفافية والتشاور مع الحكومات المضيفة. وتكللت الاختبارات التجريبية بالنجاح ولاقى النظام الجديد ترحيبا من الخبراء الأمنيين بكافة مستوياتهم. ومن المقرر أن يبدأ التنفيذ الكامل لنظام مستويات الأمن في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

هاء - مواءمة ممارسات الأعمال

٢٨ - مافتئ مجلس الرؤساء التنفيذيين يقود الجهود الرامية إلى تبسيط ممارسات الأعمال ومواءمتها. وكانت المصادقة في الربع الثالث من عام ٢٠٠٧ على خطة عمل اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى لمواءمة ممارسات الأعمال في منظومة الأمم المتحدة، وإطلاق حملة جمع التبرعات لتنفيذ الخطة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، تحولا كبيرا من العمل المخصص إلى العمل المنهجي نحو اتساق أساليب العمل في منظومة الأمم المتحدة. وتعكس خطة العمل توافق الآراء الواسع بشأن المختنقات الرئيسية، وتشمل مجالات تتيح فرصا كبيرة لاعتماد ممارسات إدارية متوائمة على أعلى المعايير العالمية. والهدف العام لخطة العمل هو زيادة قدرة

مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على تحقيق نتائج برنامجية أفضل عن طريق زيادة الاتساق في أساليب عملها.

٢٩ - أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١/٢٠٠٩ المعنون "التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية"، المعتمد في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، أنه بالرغم من التقدم المحرز، فإن العديد من الإجراءات تتطلب المزيد من المواءمة.

٣٠ - وكان من المتوقع أن يأتي حل تمويل خطة العمل من الموارد الخارجة عن الميزانية، نظرا لمحدودية موارد الميزانية العادية المتاحة لتمويل أنشطة الاتساق على نطاق المنظومة. وبمجرد إنجاز دراسات الجدوى والأعمال التجريبية، سيجري تعميم إجراءات المتابعة في أعمال مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وما فتئت الدول الأعضاء تخصص دعما ماليا متزايدا لخطة العمل. وقد عُرض مقترح التمويل الأصلي على ٥٤ جهة مانحة محتملة طُلبت إليها المساهمة في دعم تنفيذ المشروع. وبعد التوصل بتبرع أولى من نيوزيلندا في عام ٢٠٠٨، جرى استلام تبرعات إضافية أواخر عام ٢٠٠٩ ومطلع عام ٢٠١٠ من كل من السويد والنرويج وهولندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، مما سمح بالانتقال بالمشروع من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ. وفي ١١ شباط/فبراير ٢٠١٠، وافقت لجنة توجيه اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى المعنية بمواءمة ممارسات الأعمال على مخصصات مالية قدرها ٣,٢ ملايين دولار لتمويل ستة مشاريع ذات أولوية^(٢). وتشمل الوكالات الحالية الرائدة للمشاريع كلا من الأمانة العامة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وعلى مدى الأشهر القليلة المقبلة، ستتخذ قرارات

(٢) المشاريع الستة هي: (أ) إجراء تحليل مقارنة واستعراض لسياسات الموارد البشرية وممارساتها وإجراءاتها في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، مع التركيز بوجه خاص على ترتيبات تعيين الموظفين في مراكز عمل خارج المقار؛ (ب) إجراء دراسة جدوى إقامة خدمات خزانة مشتركة؛ (ج) وضع قاعدة بيانات إحصاءات مالية ونظام إبلاغ على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛ (د) وضع نهج للمعايير المشتركة لتحديد تكاليف خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستثمارات؛ (هـ) مشروع تحديد أهلية الموردين: وضع إطار مشترك للجزاءات التي تفرضها منظومة الأمم المتحدة على الموردين؛ و (و) مواءمة المشتريات دعما للعمليات الميدانية: تحليل مقارنة لممارسات المنظمات وعملها في مجال المشتريات.

بشأن مخصصات إضافية. وسينفذ معظم المشاريع على مدى السنتين المقبلتين، وإن كانت ثمة معالم كبرى قد حددت بنهاية عام ٢٠١٠.

٣١ - وناقش المجلس الاقتصادي والاجتماعي "تبسيط ممارسات الأعمال ومواءمتها" في جزء دورته المتعلقة بالأنشطة التنفيذية في تموز/يوليه ٢٠٠٩. وفي قراره ١/٢٠٠٩، أقر المجلس بإحراز بعض التقدم ولاحظ أن العديد من الإجراءات تتطلب المزيد من المواءمة، حسبما ورد في خطة العمل.

٣٢ - وفي الآونة الأخيرة، أهابت الجمعية العامة في قرارها ٣١١/٦٣ بشأن الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بالأمين العام أن يواصل، بالتعاون مع أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين، إحراز التقدم في مجال تبسيط ممارسات العمل ومواءمتها داخل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وطلبت إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع مجلس الرؤساء التنفيذيين، بإطلاع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بانتظام على التقدم المحرز والتحديات التي يواجهها في هذا الصدد، وأن يحيل أي مسألة تستدعي اتخاذ قرار على الصعيد الحكومي الدولي إلى الهيئات الحكومية الدولية المعنية.

٣٣ - وردا على دعوات الدول الأعضاء المتكررة بشأن زيادة تبسيط ممارسات الأعمال ومواءمتها، سواء في سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات أو مناقشات الجمعية العامة وقراراتها بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، نُفذت بعثة رفيعة المستوى مشتركة بين اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تحديد ومعالجة اختناقات ممارسات الأعمال المتبقية على الصعيد القطري في كل من ملاوي وموزامبيق وفيت نام في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٠، ومن المقرر أن تجري زيارة إلى ألبانيا أواخر هذا العام. واستندت البعثة إلى جهود التعاون المستمرة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى من أجل إيجاد حلول وابتكارات على الصعيد القطري لتحقيق تطور ملموس في العمليات المتوائمة على الصعيد القطري. ومن المتوقع أن يؤدي اعتماد توصيات هذه البعثة وتنفيذها إلى زيادة تفعيل العمليات على الصعيد القطري.

٣٤ - وأعدت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بالتعاون مع اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، مبادئ توجيهية عامة تتعلق بالمشتريات المشتركة ذات الاستعمال الشامل، فضلا عن نظام إلكتروني شامل يتعلق بكيفية تخطيط وتنفيذ هياكل أساسية موحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مشتركة بين الوكالات على الصعيد القطري.

واو - جهاز الأمم المتحدة الإنمائي يعمل بطريقة موحدة

٣٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأ تنفيذ نظام الإدارة والمساءلة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي ونظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك سبل الحماية الوظيفية لنظام المنسقين المقيمين. وثمة مؤشرات على أن الأدوات الإرشادية والتنفيذية الرئيسية الموضوعية خلال عام ٢٠٠٨ قد أسفرت عن نتائج إيجابية على الصعيد القطري. وأبلغ عن إحراز تقدم في عدد من المجالات مما يزيد تكريس مبدأ المساءلة المتبادلة عن تحقيق نتائج إنمائية. وسيجري استعراض شامل لنظام الإدارة والمساءلة في عام ٢٠١٠.

٣٦ - ومن أجل دعم جهود أفرقة الأمم المتحدة القطرية لكفالة أفضل نوعية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لدعم الأولويات الإنمائية الوطنية، اعتمدت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مجموعة جديدة من الإرشادات المتعلقة بالإطارات. وفي العديد من البلدان، سمحت العملية الإنمائية وتنفيذ الإطار بإقامة شراكات مع جهات فاعلة جديدة. وعلى سبيل المثال، تم في عام ٢٠٠٩ ضمن العملية الإنمائية للإطار في سوازيلند تشكيل لجنة استشارية لشؤون المجتمع المدني تابعة للأمم المتحدة من أجل الاستغلال الفعلي لزخم المجتمع المدني في إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١١-٢٠١٥. وتتيح مجموعة الإرشادات الجديدة مرونة أكبر لأفرقة الأمم المتحدة القطرية وتسمح بتوثيق المواءمة مع عمليات التخطيط الوطنية. وتشمل نموذجاً تنفيذياً موحداً للإبلاغ، عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١/٢٠٠٩. ويحدد "النموذج التنفيذي الموحد والإرشادات المتعلقة بالإبلاغ عن تقدم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية" المعايير الدنيا لإبلاغ الأفرقة القطرية عن التقدم المحرز، ويدعم تقوية المساءلة المتبادلة بين الأمم المتحدة والسلطات الوطنية. ومجموعة الإرشادات الجديدة مستوحاة من الدروس المستفادة ومن أفضل ممارسات البلدان المشمولة ببرامج.

زاي - العمل المشترك في البلدان التي تمر بأزمات والخارجة من أزمات والتي تمر بمرحلة انتقالية

٣٧ - رداً على طلب من لجنة السياسات التابعة للأمم المتحدة في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨، صدرت توصيات بشأن تعزيز قدرات المنسقين المقيمين في البلدان التي تمر بأزمات والخارجة منها. وحظيت هذه التوصيات بموافقة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وموافقة لجنة السياسات التابعة للأمم المتحدة في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم جمع ملايين عديدة من الدولارات لصالح هذه المبادرة وصرفت أولى المخصصات لسبعة بلدان في مطلع عام ٢٠١٠. والهدف المتوخى من هذه

القدرات المعززة هو كفالة التنسيق والتخطيط والبرمجة الاستراتيجيين في مجالات الإنعاش الحساسة، بما في ذلك على الصعيد دون القطري. ولمساعدة الوجود الميداني المتعدد الأبعاد للأمم المتحدة على إرساء هياكل تنسيق محسنة ووضع أطر استراتيجية، نظمت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبالتعاون مع إدارتي عمليات حفظ السلام والشؤون السياسية، دورة تدريبية على نطاق المنظومة بشأن عملية التخطيط المتكامل للبعثات والتخطيط الاستراتيجي لفائدة أكثر من ١٠٠ من موظفي التخطيط في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة التابعة للأمم المتحدة ومكاتب المنسقين المقيمين. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على وضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بعملية التخطيط المتكامل للبعثات وشاركت في إعداد تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع، ودعمت طرح أطر استراتيجية متكاملة في العديد من البلدان التي تمر بأزمات والخارجة منها. وأطلقت المجموعة المنقحة المتعلقة بتقييم الاحتياجات في مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات، وتم إعداد برنامج تدريبي للممارسين في هذا المجال.

ثالثاً - مسائل مهمة أخرى مدرجة على جدول أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين في الفترة ٢٠٠٨/٢٠١٠

ألف - الاتساق على نطاق المنظومة

٣٨ - يغطي قرار الجمعية العامة ٦٣/٣١١ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ عدداً من المجالات المهمة بالنسبة للأعمال الجارية لمجلس الرؤساء التنفيذيين ولجانه الثلاث. ومن المتوقع، في هذا الصدد، أن يترتب على أعمال المجلس بشأن تعزيز مواءمة ممارسات الأعمال تأثير كبير في تبسيط الممارسات الإدارية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، مما يساعد على تخفيف العبء عن كاهل البرامج. ومن شأن مركز معلومات منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة البيانات المالية، الذي تعكف حالياً أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين على إنشائه، أن يتيح نظاماً موثقاً لتعقب تدفق الموارد إلى المنظومة وتخصيصها واستخدامها. وفيما يتعلق بالتقييم على نطاق المنظومة، فإن المجلس قد عالج أوجه القصور المتعلقة بالقدرة الدائمة المستقلة للتقييم على نطاق المنظومة، والمحادثات جارية حالياً مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ووحدة التفتيش المشتركة بشأن وضع مثل هذا الإطار. وفي عدد من المناسبات، قدم مجلس الرؤساء التنفيذيين، ممثلاً بمدير أمانته، إحاطات إلى الدول الأعضاء عن أعمال المجلس في هذه المجالات لدعم الدول الأعضاء في المشاورات الجارية.

باء - تعزيز مشاركة منظومة الأمم المتحدة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٣٩ - تعمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة سوية في سياق الولايات الموكلة إليها من الدول الأعضاء بإشراف مباشر من مجالسها الإدارية المعنية. ويسعى مجلس الرؤساء التنفيذيين، بأركانه الثلاثة، إلى كفالة الاتساق بصورة عامة في ما تبذله مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من جهود للاستجابة الجماعية للولايات الحكومية الدولية والتصدي معا للتحديات المطروحة على نطاق المنظومة. ويتفق المجلس على أهمية تبادل المعلومات بحرية وفي وقتها، ويقدم تقارير منتظمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن أعماله الجماعية، ومنها على سبيل المثال هذا التقرير الاستعراضي السنوي.

٤٠ - وشملت الجهود التي بذلتها منظومة الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة لتعزيز مشاركتها في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي حلقتي نقاش خلال الجزء المتعلق بالتنسيق من الدورة المواضيعية للمجلس لعام ٢٠٠٩ بشأن: (أ) دور منظومة الأمم المتحدة في التنمية المستدامة، من خلال التركيز على أزميتي الغذاء والطاقة وتغير المناخ؛ و (ب) الآثار المترتبة على الأزمة المالية في التنمية المستدامة، بما فيها عواقبها الاجتماعية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت إلى الدول الأعضاء معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في إطار المبادرات المشتركة لمواجهة الأزمات. وأصدر مجلس الرؤساء التنفيذيين ورقة عن المبادرات المشتركة لمواجهة الأزمات وزعت أثناء حلقة نقاش بشأن الأزمة عقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وعملاً بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٥٨/٢٠٠٩، بشأن متابعة الفقرة ٥٦ من الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، عقد المجلس مشاورات غير رسمية في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ للنظر في تقرير الأمين العام بشأن المبادرات المشتركة التسع لمواجهة الأزمات التي اعتمدها مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنون: "تعزيز وتحسين الاستجابة المنسقة من جانب جهاز الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات المتخصصة في سياق متابعة وتنفيذ ما جاء في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية" (E/2009/114). وقدم أمين مجلس الرؤساء التنفيذيين إحاطة إلى الوفود المشاركة في المشاورات، وتبادلت الدول الأعضاء آراءها بشأن التقرير وكيفية الدفع قدماً باستجابة الأمم المتحدة.

جيم - عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٩-٢٠١٧)

٤١ - واستجابة لقرار الجمعية العامة ٦٣/٢٣ بشأن عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)، أنشأت اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى في عام ٢٠٠٨

مجموعة متعددة العناصر مشتركة بين الوكالات ومحددة الإطار الزمني. وسعيا إلى تعزيز اتساق الأنشطة المنفذة على نطاق المنظومة في مجالي العمالة والعمل اللائق في سياق القضاء على الفقر، أعدت المجموعة خطة عمل صادقت عليها اللجنة البرنامجية في عام ٢٠٠٩. واستندت الخطة إلى الآلية التي سبق أن وُضعت دعما لمجموعة أدوات مجلس الرؤساء التنفيذيين لتعميم منظور العمالة والعمل اللائق، فضلا عن الأعمال المتعلقة بالميثاق العالمي لتهيئة فرص العمل وعتبة الحماية الاجتماعية التي تم الاضطلاع بها عن طريق المبادرات المشتركة لمواجهة الأزمات.

٤٢ - ودعما لجهود الدول الأعضاء، تمحورت خطة العمل حول الأنشطة الأربعة التالية: (أ) التوعية بالعمالة والعمل اللائق باعتبارهما استراتيجيتين إنمائية فعالة للقضاء على الفقر؛ (ب) وتعزيز بناء القدرات؛ (ج) وتقديم الدعم لإدماج العمل اللائق من أجل القضاء على الفقر في السياسات والبرامج الوطنية والدولية؛ (د) وتبادل الممارسات السليمة من أجل تشجيع العمالة والعمل اللائق على الصعيد الوطني والدولي. وما فتئت منظومة الأمم المتحدة ترتقي بأعمالها في مجالي العمالة الكاملة والعمل اللائق كوسيلة للقضاء على الفقر بواسطة مجموعة العناصر المتعددة عن طريق تبادل التجارب على الصعيد القطري فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة وإقامة حوار مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني بشأن هذه المسألة. وعلى النحو المتوقع في مقرر اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، فقد اجتمعت أيضا المجموعة المتعددة العناصر لتبادل الأمثلة والتطبيقات المتصلة بالميثاق العالمي لتهيئة فرص العمل.

دال - العلم والتكنولوجيا

٤٣ - استعرضت المنظمات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين أفضل سبيل يمكن منظومة الأمم المتحدة من التجاوب مع الاهتمام الدولي بنقل العلم والتكنولوجيا، على نحو ما ورد في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (انظر القرار ٢/٥٥) وتقرير الأمين العام عن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (انظر قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨). ويسهر فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات على المضي قدما بهذه الأعمال، بالتعاون الوثيق مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة. وانطلقت خلال الفترة المشمولة بالتقرير عملية لجمع بيانات مرجعية عن أعمال مؤسسات مختارة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مجال تيسير وصول البلدان المشمولة ببرامج إلى التكنولوجيات الناشئة. ويتمثل الاستقصاء في وضع خريطة لأنشطة منظومة الأمم المتحدة الجارية والحديثة في مجال تطوير القدرات التكنولوجية وتصنيفها إلى فئات.

هاء - دعم الموظفين في حالات الطوارئ

٤٤ - شدد مجلس الرؤساء التنفيذيين على ضرورة الأخذ بالدروس المستفادة من زلزال هايتي لتفعيل المناقشات والمداولات بشأن قدرة منظومة الأمم المتحدة على حماية موظفيها - سواء الموظفين الوطنيين أو الدوليين، أو الأفراد من غير الموظفين. وأكد كذلك على ضرورة تقديم تعويض كاف للموظفين و/أو أسرهم في حالة التعرض أثناء الخدمة لإصابات أو لمرض أو للوفاة، سواء بفعل الأعمال الكيدية أو الكوارث الطبيعية.

٤٥ - والدرس الرئيسي المستفاد من التجربة المأساوية في هايتي هو أنه ينبغي وضع سياسات عامة للتعامل مع الحالات الطارئة، تشمل الموارد البشرية وبناء القدرات إلى جانب المشتريات واللوجستيات والسفر والاتصالات والمجالات المالية. وفي الوقت الحاضر، لا تتوافر للأمانة العامة أية ترتيبات تكفل التأهب المنهجي لحالات الطوارئ ومساندة من قضا أو أصيبوا بجروح أو تضرروا بطريقة أخرى من حالات الطوارئ تلك أو مساندة ذويهم. وسيكون من الضروري إنشاء فريق معني بمواجهة الطوارئ للتعامل مع مثل هذه الحالات، وقد اقترح الأمين العام إنشاء وحدة مكرسة للتأهب والدعم في حالات الطوارئ في مكتب الأمين العام المساعد لإدارة الموارد البشرية. وستعمل الوحدة عن كثب مع إدارات الأمانة العامة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها التي تقدم الدعم المباشر والفوري في الميدان وفي المقر.

واو - الموارد البشرية

٤٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنجزت شبكة الموارد البشرية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى بعض التقدم في جملة من الميادين. واكتمل استعراض السن الإلزامية لإنهاء الخدمة في النظام الموحد للأمم المتحدة، وعرضت الشبكة الوثيقة على لجنة الخدمة المدنية الدولية في دورتها التاسعة والستين في تموز/يوليه ٢٠٠٩ مشفوعة باقتراح رفع السن الإلزامية لإنهاء الخدمة إلى ٦٢ عاما بالنسبة للموظفين الذين التحقوا بالخدمة قبل ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠. وعُمم في تموز/يوليه ٢٠٠٩ استبيان مقابلات انتهاء الخدمة على جميع الموظفين الذين انتهت خدمتهم في المنظمات. ووضعت الشبكة أيضا عددا من المبادرات المتصلة بالأمن. وشمل ذلك ثلاث نشرات إعلامية منفصلة عن الاستحقاقات والمزايا المتصلة بالأمن بالنسبة لجميع فئات الموظفين ومقترحا بإنشاء فريق للتدخل السريع في إطار المواجهة الفورية للأزمات لكفالة تيسير تجهيز استحقاقات الموظفين المتضررين و/أو أسرهم. واستمر العمل فيما يتصل بالمقترحات الأخرى المتعلقة بالأمن، من قبيل الاستعراض المقارن للتعويض عن الأضرار المتكبدة أثناء الخدمة، وتحسين التدابير المتصلة بالأمن بالنسبة للموظفين الوطنيين

واستعراض التذييل دال. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم إدماج فريق مستشاري إدارة حالات الإجهاد بين الموظفين في شبكة الموارد البشرية. وشاركت الشبكة أيضا في عدد من الأفرقة العاملة التابعة للجنة الخدمة المدنية الدولية، من قبيل استعراض نظام النقل والمشقة، واستعراض منهجيات استقصاء مرتبات فئة الخدمات العامة وإصلاح تصنيف وظائف الخدمات العامة.

زاي - المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٤٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أثمر الدعم المقدم على نطاق المنظومة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أنشطة مهمة. وعلى وجه الخصوص، أُنجزت مجموعة تدريب مكونة من ١٨ دورة تدريبية وأُتيحت للاستعمال من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وقد بدأت بالفعل بعض تلك المؤسسات في تنفيذ دورات تدريبية على أساس المواد المقدمة إليها. وفي عام ٢٠٠٩، اكتمل العمل في مجموعة من ٦٠ ورقة محاسبية - سياسات وإرشادات - مما سمح بتغطية كافة المسائل السياساتية الرئيسية المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ضمن نطاق الإرشادات المعنية على نطاق المنظومة الرامية إلى تشجيع أعلى مستوى ممكن من التوافق في تفسير المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتطبيقها. وسيجرى الآن استكمال هذه المجموعة وتعهدها لتعكس التطورات المستقبلية المتصلة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأهم نتائج هذا المشروع هو عدد المنظمات التي نجحت في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وفي عام ٢٠٠٩، حصل برنامج الأغذية العالمي من مراجعي الحسابات على رأي بدون تحفظات فيما يتعلق بمجموعته الأولى من البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وخلال هذه الفترة، عمل الفريق المعني على نطاق المنظومة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على تدوين أهم الدروس المستفادة من حيث النهج المتبع في مسائل التنفيذ والحوار مع مراجعي الحسابات الخارجيين، ونقل تلك الدروس إلى سائر مؤسسات المنظومة. ومن المتوقع أن يُقدم عدد كبير قدره ١٠ منظمات على تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول عام ٢٠١٠، فيما سينفذ حل المنظمات المتبقية تلك المعايير بحلول عام ٢٠١٢.

حاء - الإدارة المالية

٤٨ - في سياق خطة عمل مواءمة ممارسات الأعمال، دشّن الفريق العام المعني بخدمات الخزينة المشتركة التابع لشبكة المالية والميزانية انطلاقة أنشطته. وأنشأ الفريق العامل أدواته الإلكترونية لتبادل المعارف، مما سمح بإجراء مناقشات عبر منتهاه الإلكتروني فيما بين الوكالات بشأن المواضيع الفنية المتصلة بالخزينة واتخذت الخطوات الأولية نحو بدء المرحلة المقبلة من أنشطة الفريق - إجراء دراسة

جدوى لتقييم فرص المواءمة الممكنة في مجال الخزينة. ودُشنت هذه المرحلة إثر القرار الذي اتخذته لجنة توجيه ممارسات الأعمال في شباط/فبراير ٢٠١٠ بالموافقة على منحصاصات مبادرات ذات أولوية في مجال الإدارة المالية: دراسة جدوى إقامة خدمات خزينة مشتركة وقاعدة بيانات الإحصاءات المالية على نطاق منظومة الأمم المتحدة ونظام الإبلاغ. وبدأت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين تنفيذ المبادرة الثانية في الربع الثاني من عام ٢٠١٠.

طاء - المشتريات

٤٩ - عرضت شبكة المشتريات على اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، مقترح تمويل في إطار خطة عمل مواءمة ممارسات الأعمال في منظومة الأمم المتحدة. واستُلمت التمويلات في آب/أغسطس ٢٠٠٩ لوضع إطار سياساتي مشترك لنظام الجزاءات المطبق على الموردين غير المتقيدين بالضوابط الأخلاقية. ويشمل الإطار آليات لتبادل المعلومات ولصنع القرار وتوثيق القرارات على صعيد فرادى المنظمات. ومن المتوقع أن تصدر الصيغة النهائية للإطار المقترح بعد استعراضها والمصادقة عليها وإجازتها من جانب شبكة المشتريات والشبكة القانونية بنهاية عام ٢٠١٠. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الوكالة الرائدة بالنسبة لهذه المبادرة.

٥٠ - وأحرزت شبكة المشتريات، بتنسيق وثيق مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، تقدماً في تجميع وإعداد عرض شامل عن أدلة المشتريات ذات الصلة بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ويعتبر هذا العمل جوهرية في دعم تنفيذ "المبادئ التوجيهية المتعلقة بمواءمة مشتريات الأمم المتحدة على الصعيد القطري". وبعد الموافقة على مقترح بإعداد وثيقة عن مواءمة عملية الشراء وممارساتها دعماً للعمليات الميدانية، من المتوقع أن تتسارع وتيرة العمل فيما يتصل بإعداد أدوات موحدة لممارسي المشتريات في الأمم المتحدة استناداً إلى الخبرة المستخلصة من التجربة على الصعيد القطري وتوثيق النتائج وأفضل الممارسات دعماً للعمليات القطرية. وأقامت شبكة المشتريات تعاوناً قوياً وفعالاً مع فرقة العمل المعنية بالخدمات المشتركة والمشتريات التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية حرصاً منها على تنسيق الجهود.

٥١ - وفي ظل التركيز على المشتريات على الصعيد القطري، أصبحت قاعدة بيانات موردي الأمم المتحدة في السوق العالمية توفر الآن أيضاً وسيلة إلكترونية للمكاتب القطرية لتحصيل قوائم الموردين المحليين وتعهدها وتبادل الترتيبات الطويلة الأجل لزيادة فرص وصول جهات الدعم من البلدان النامية إلى مشتريات الأمم المتحدة.

٥٢ - ويتوجيه من الفريق العامل المعني بإتاحة الفرص للموردين وتنسيق معه، تم التواصل عن طريق الحلقات الدراسية التجارية مع ما مجموعه ٦٣٩ ١ من الموردين المحتملين في ٢٤ بلداً نامياً أو بلداً يمر اقتصاده بمرحلة انتقالية. وركزت مضامين التدريب على المعلومات العامة عن الأمم

المتحدة باعتبارها سوقا محتملة، وكيفية الحصول على معلومات عن الفرص التجارية فضلا عن تقديم معلومات معمقة عن عملية المشتريات العامة استنادا إلى المبادئ التي تحكم مشتريات الأمم المتحدة. كما كانت الإرشادات العملية حول كيفية التسجيل كمورد محتمل للمنظمة جزءا لا يتجزأ من الحلقات الدراسية. وعقدت مناسبات مماثلة في ٢٢ بلدا.

باء - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٥٣ - اتخذت منظومة الأمم المتحدة خطوات إضافية نحو تحسين الاتساق التشغيلي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالاستناد إلى المشاريع الماضية، واستكشاف ميادين جديدة. واستفاد هذا النظام من التجربة الناجحة للدليل الشامل للأمم المتحدة ودخل طور التشغيل الفعلي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث انضمت إليه منظمات لإتاحة عناوين الاتصال بها مستخدمة المنصة الإلكترونية الآمنة والمستدامة التي تُدار بصورة مشتركة. وعلاوة على ذلك، أنجزت منظومة الأمم المتحدة دراسة عن قيمة وجدوى الخدمات المشتركة لنقل البيانات كشفت عن وجود فرص كبيرة لتحقيق زيادة في الفعالية عن طريق خدمات الاتصالات العالمية المشتركة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضا، بدأت وكالات منظومة الأمم المتحدة، إدراكا منها للحقيقة الراهنة في مجال الأمن الإلكتروني، في العمل نحو إقامة برامج مشتركة في مجالات التوعية بأمن المعلومات والتصدي لحوادث الأمن الإلكتروني، فضلا عن وضع سياسات وممارسات مشتركة في مجال أمن المعلومات يمكن أن تعتمد عليها الوكالات. وأخيرا، بدأت شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين، عن طريق خطة عمل مواءمة ممارسات الأعمال في منظومة الأمم المتحدة التي وضعتها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، في تنفيذ مشروعها الشامل للمنظومة المتعلق بتحديد العناصر المشتركة لتحديد تكاليف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي ستستخدم كنقاط مرجعية لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تقدمها الوكالات.

كاف - التعاون مع وحدة التفتيش المشتركة

٥٤ - على نحو ما جرت عليه العادة في السنوات السابقة، باشر مجلس الرؤساء التنفيذيين تنفيذ عملية شاملة لمساعدة وحدة التفتيش المشتركة على تحديد المواضيع المهمة التي تترتب عليها آثار على نطاق المنظومة لإدراجها في برنامج عمل الوحدة. وأبدى أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين كذلك تعليقات على العديد من تقارير الوحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك تقرير الوحدة المعنون "نحو المزيد من اتساق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا" (JIU/REP/2009/5). وقيّم هذا التقرير فعالية وكفاءة إطار التعاون القائم على نطاق المنظومة. ويعتمد على الدروس المستخلصة وتبادلها، فضلا عن تحديد أفضل ممارسات التنسيق وأساليب التعاون فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا. وكانت كيانات

منظومة الأمم المتحدة مؤيدة إجمالاً للتوصيات الرئيسية التي عرضتها وحدة التفتيش المشتركة في تقريرها، بما في ذلك الحاجة إلى مواءمة أفضل بين برامج الأمم المتحدة وتخطيطها والأولويات الوطنية، وكذا تحسين التنسيق بين الشركاء الإنمائيين الدوليين والوطنيين، وفيما بين وكالات الأمم المتحدة نفسها.

رابعاً - التطلع إلى المستقبل

٥٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حقق مجلس الرؤساء التنفيذيين، بأركانه الثلاثة، تقدماً نحو التنسيق والاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل الشاملة للمنظومة. وكرس المجلس أيضاً مزيداً من العناية والاهتمام بالمسائل التنفيذية على الصعيد القطري ومواءمة عمل منظومة الأمم المتحدة على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري. وسيواصل المجلس، في الفترة القادمة، جهوده الجارية للتشجيع على تعزيز التنسيق والاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة والبناء على الأسس الصلبة التي سبق له أن أرساها، من أجل تقديم دعم فعلي للدول الأعضاء.

٥٦ - ومن المتوقع أن يتحدد إطار أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين للفترة ٢٠١١/٢٠١٠ من خلال المناسبات المقبلة مثل الاجتماع العام الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية (٢٠-٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠) والسنة الدولية للتنوع البيولوجي ٢٠١٠ والدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (٢٩ تشرين الثاني/يناير - ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠)، والأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠) لعام ٢٠١٢.